

حدث

العرب والانتخابات البلدية في الدانمارك

مشاركة ضعيفة وغياب تام للنفوذ السياسي

معلومات حول الانتخابات

البلديات والأقاليم
تنقسم الدنمارك إلى 98 بلدية، لكل منها مجلسها البلدي وعمدتها المنتخبين ديمقراطياً. وتعد الانتخابات للمجلس البلدي كل أربع سنوات. حيث تؤدي السلطات البلدية عدداً من الواجبات في المناطق المحلية وذلك في حدود التوجيهات المحددة من قبل البرلمان. فمن واجب السلطات البلدية، على سبيل المثال، توفير مراكز رعاية نهارية، ومدارس، ومراكز رعاية للمسنين، وإنشاء طرق، وضمان إطار مناسب للأنشطة الثقافية في المناطق المحلية. كما تساعد السلطات البلدية أيضاً المواطنين الأجانب المقدمين على الاستقرار في الدنمارك على الانخراط في حياتهم الجديدة هنا - ولو جزئياً عن طريق إعطائهم دروساً في اللغة الدنماركية وتقديم معلومات عن المجتمع الدنماركي.

الأقاليم

تنقسم الدنمارك إلى خمسة أقاليم. يحكم كل إقليم ديمقراطياً بواسطة مجالس إقليمية منتخبة تنتخب كل أربع سنوات. وتعد الأقاليم مسؤولة عن المستشفيات، والنقل الجماعي، والتخطيط الإنمائي الإقليمي.

الحق في التصويت

يحق لأي شخص بلغ 18 عاماً التصويت وأن يخوض الانتخابات البلدية. وإذا كنت مواطناً من إحدى البلاد خارج الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشمال الأوروبي، فإن هذا ينطبق عليك فقط إذا كنت تحمل إقامة دائمة في الدنمارك في السنوات الثلاث السابقة على الانتخابات.

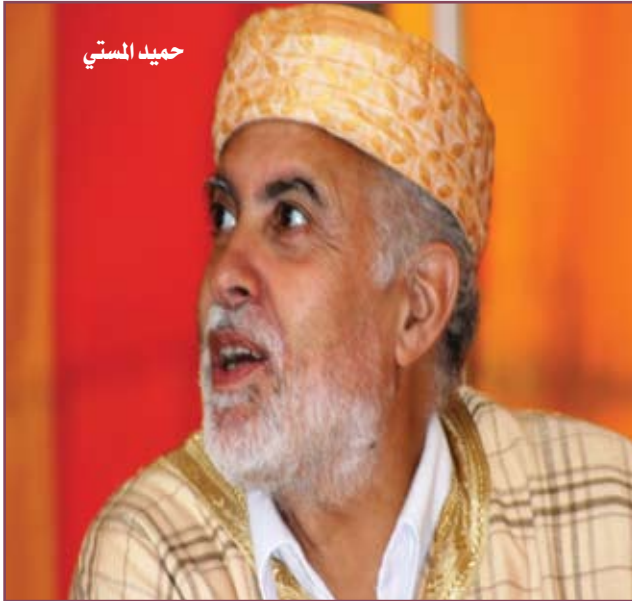
بطاقة الاقتراع

يحصل جميع المؤهلين للتصويت على بطاقة اقتراع خاصة بالانتخابات العامة والاستفتاءات الوطنية. وتحدد بطاقة الاقتراع مكان وموعد التصويت. لذلك فإن إبداءك بصوتك من شأنه أن يساعد على تشكيل المجتمع الدنماركي والحياة اليومية في الدنمارك، علماً بأن للدنمارك تراثها فيما يتعلق بارتفاع نسبة المشاركة التصويتية في الانتخابات.

فرانك ينسن



حميد المستي



العاصمة إضافة إلى تأكيد الحزب على ضرورة دعم الحياة الثقافية المتعددة في كوبنهاغن، كما يدعو للحد من استخدام العربات في وسط العاصمة وفتح مجال أوسع أمام الدراجات الهوائية.

تجدر الإشارة إلى أن بلدية كوبنهاغن تضم حوالي 15 ألف مواطن من أصل عربي ينحدر معظمهم من العراق ولبنان وفلسطين والمغرب العربي.

بسبب مشاكل في ميزانية دائرته وأيضاً بوقفه وراء التغييرات التي حدثت في شارع النوربرو حيث منعت العربات من العبور في مناطق متفرقة من الشارع مما أثار حفيظة أصحاب المحلات التجارية.

أما حزب الوحدة فقد وضع السيد ميكيل فارمنغ على رأس قائمته، ويشغل فارمنغ منصب رئيس الدائرة الاجتماعية في البلدية منذ عام 2005، ويطلب حزبه بتوفير فرص مواصلات أفضل لسكان

الانتخابية في نهاية شهر أغسطس بعنوان "الاحترام لكوبنهاغن". أما بوه أسموس كيلغورد فيتصدر قائمة حزب الشعب الإشتراكي ويتطلع للمحافظة على نفوذ حزبه في المجلس البلدي. يقول الحزب إنه سيعمل على تحسين مستوى الطلاب في المدارس الشعبية بتعيين مدرسين لكل صف في حصص اللغة الدنماركية والرياضيات وكذلك يطالب بتجديد القاعات الدراسية وشراء أجهزة الكترونية حديثة. وفي مجال المواصلات والنقل العام فيطالب الحزب بخفض سعر تذكرة الباص إلى عشرة كرونات وتوسيع شبكة الميترو حتى تشمل ضاحية برونسهيوي، إلى جانب تحسين الممرات المخصصة للدراجات الهوائية خصوصاً تلك الممرات المؤدية للمدارس وللصالات الرياضية.

وفي مجال الرعاية الصحية لكار السن طالب الحزب بتحسين الرعاية وتوفير 400 عامل إضافي في هذا المجال، وطالب بتوفير طعام جيد ورخيص لكبار السن والتوقف عن استخدام النظام الذي يخصص فترة زمنية محددة لكل زيارة.

أما حزب الفنستره فوضع بيا الارسليف المسؤولة الحالية في البلدية عن الدائرة الرياضية في الانتخابات وتبلغ بيا 37 عاماً وتحاول انتزاع السلطة من أحزاب اليسار، إلا أن المراقبين لا يتوقعون حدوث ذلك، لأن أحزاب اليسار تتمتع بشعبية كبيرة في أوساط الطلبة والعمال وأيضاً الجاليات الأجنبية التي تشكل نسبة غير قليلة من سكان العاصمة.

وحزب الراديكال فنستره رشح مانو سارين المنحدر من أصول هندية بدلاً من كلاوس بوندام المسؤول الحالي عن الدائرة الثقافية، الذي واجه صعوبات

لأبناء الجالية". وأكد المستي الذي تجاوز عقده السادس على ضرورة وجود مؤسسات عربية فاعلة في المجتمع تعرض الثقافة العربية على المجتمع الدانماركي بدلاً من حالة الإنكماش والصراعات الداخلية التي تشهدها دوائر اتخاذ القرار في هذه الجمعيات، حسب تعبيره.

يذكر أن حميد المستي ينحدر من أصول مغربية ومقيم في الدنمارك منذ عام 1965، وحاصل على شهادة في القانون من جامعة كوبنهاغن.

معركة في كوبنهاغن

سيواجه الدنماركيون في السابع عشر من نوفمبر القادم إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثلهم في البلديات ومجالس الأقاليم، وفي بلدية العاصمة كوبنهاغن يحدث الصراع بين أحزاب اليسار وأحزاب اليمين على تقاسم مقاعد المجلس البلدي التي يبلغ عددها 51 مقعداً. وعلى كرسي عمدة المدينة الذي يترقب عليه الحزب الإشتراكي الديمقراطي من أكثر من قرن ولكن هذه الانتخابات تنذر بمعركة انتخابية شرسة بين حزب الشعب الإشتراكي (أس ف) والحزب الإشتراكي الديمقراطي، خصوصاً بعد تقدم الأول في الانتخابات العامة السابقة وأيضاً بسبب الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الحزب فيلي سوندال في هذه المرحلة.

فالحزب الإشتراكي الديمقراطي وضع وزير العدل السابق فرانك ينسن على رأس قائمته الحزبية من أجل كسب أصوات أكثر، فالبرغم من أن فرانك ينسن من مواليد شمال جزيرة يولاند وليس كوبنهاگني، بما تعنيه الكلمة، يرى المراقبون أنه يملك حظوظ كبيرة في التمكن من الحفاظ على كرسي عمدة المدينة. وأطلق ينسن حملته

بإعلان العضو العربي الوحيد في بلدية كوبنهاغن عن نيته التوقف عن العمل السياسي بعد 20 عاماً كممثل للحزب الإشتراكي الديمقراطي في المجلس البلدي، يفقد العرب آخر سياسي محلي من أصول عربية في العاصمة الدانماركية، ومع خلو جميع قوائم الأحزاب من مرشحين عرب فإن المجلس البلدي الذي سيتم انتخابه في نوفمبر القادم سيخلو لأول مرة منذ عقدين من أي ممثل لعرب كوبنهاغن الذين يتجاوز عددهم الخمسة عشر ألف نسمة. وعن سبب تركه للحلبة السياسية قال السيد حميد الموسوي لأخبار الدانمارك "لقد قررت أن أتوقف عن العمل السياسي بعد هذه الفترة الانتخابية، وأتمنى أن يكون ما قدمته في مصلحة الجالية".

ومن الجدير بالذكر أن الجالية التركية والباكستانية يوجد لها أكثر من ممثل في بلدية كوبنهاغن. وأرجع المستي قراره إلى تدمره من سياسية حزبه تجاه الأجانب في الدنمارك. وأضاف "لقد تغيرت سياسة حزبي تجاه الأجانب، فبعد أن كانت متفتحة في تسعينيات القرن الماضي، أصبحت الآن تحاول نسخ سياسة حزب الشعب اليميني المتطرف، وهذا الشيء لا أستطيع أن أسأله".

وعلمت أخبار الدانمارك أن المستي حصل على 13 صوتاً في الانتخابات الداخلية في الحزب، وبذلك لم ينجح في الحصول على مكان في لائحة الحزب.

وانتقد المستي ما أسماه ظاهرة اللامبالاة في صفوف الجالية العربية وعدم المشاركة السياسية، وطالبهم بضرورة الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وأردف قائلاً "من المهم أن يشارك العرب الدنماركيون في الأحزاب السياسية والانتخابات لأن هذه فرصة ذهبية للتأثير في القرار السياسي ولتوفير أفضل الخدمات

